النيابة وأثرها في تحول الأحكام النحوية

الكلمات المفتاحية : التحول، النيابة، التأثير

بحث مستل من أطروحة دكتوراه

ضياء أحمد حميد أ. د حسين إبراهيم مبارك
جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية
Dhyaahameed2020@gmail.com Huseen.ar.hum@uodiyala.edu.iq

الملخص

يسعى البحث إلى دراسة النيابة وأثرها في تحول الأحكام النحوية، إذ يلزم في حدوث النيابة وقوع النقل، فاللفظ المنقول لا يمكن أن يكون نائبًا إلا أن يتحول إلى معنى اللفظ المنقول إليه، فتقع النيابة بقانون الإزاحة الذي ينص على وقوع اللفظ في السياق موقع لفظ آخر، يفترض إسقاطه من الأصل، ويحمل اللفظ الواقع في السياق شيئًا من خصائص صاحب الموقع الذي حلَّ فيه وأحكامه، ولا ينوب اللفظ عن دلالة لفظٍ آخر حتى يكون بمعناه، والطريق إلى معناه لا يكون إلا من طريق المجاز والتحوّل إذ تنحصر النيابة في مجال الحذف والإحلال، وأنَّها تعتمد في وقوعها على الإزاحة وقانون المجاز، والأحكام في هذه المواضع المشتركة بين الظاهرتين تعود نسبتها حقيقةً إلى الانزياح، فالنائب يشغل المحل والمقام، ثم تأتي أحكام الإزاحة بوظائف المنوب عنه أو أحكامه ودلالته، ويتوفر عنصران وموقع، فيسقط الأول ثم يحل عنصر مكانه؛ لذا نجد في كتب النحاة عبارة قام مقامه، ووقع موقعه ، وحلّ محله، وناب منابه.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر الميامين.

أمّا بعد : تجنح اللغة إلى التحول بالنيابة فتُسقط أحد عناصر التركيب الجُملي، الذي تقتضيه قواعد التركيب في العربية، فيحل عنصرٌ آخرَ محلّه في الاستعمال، فيأخذ عن اللفظ المغادر شيئًا من خصائصه لا كلها، ورحلة اللفظ النائب وإقامته في الوضع الجديد يكون لها من المكاسب مالم يكن لها قبل التحول، فالنائب يكتسبُ شيئًا من الأحكام ، واللفظ المغادر غير اللفظ الوافد، وجنوح اللغة إلى هذا التحول بالنيابة؛ لغاية تؤديها العناصر لمعنى مقصود

كالاختصار والبناء للمجهول، وزيادة المعنى والمجاز..، إذ تقع على عاتق النائب جملة من المهام التي يؤديها؛ لأنه تحول في موقع جديد فهو طارئ بالنسبة للموضع والموضع طارئ عليه أيضًا، فيفقد بالتحول بعض أحكامه ويكتسب أخرى.

ولحدوث النيابة لا بد من وقوع النقل، فاللفظ المنقول لا يمكن أن يكون نائبًا إلا أن يتحول إلى معنى اللفظ المنقول إليه، فتقع النيابة بقانون وقوع اللفظ في السياق موقع لفظ آخر، يفترض إسقاطه من الأصل، ولا ينوب اللفظ عن دلالة لفظٍ آخر حتى يكون بمعناه، والطريق إلى معناه لا يكون إلا من طريق المجاز والتحوّل .

وقد اقتضت الدراسة إلى تقسيم البحث على مبحثين، الأول منهما كان خاصًّا بسمات النيابة وأقسامها، والثاني كان في: النيابة في الجمل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول : سمات النيابة وأقسامها

النيابة لغة : ((نابَ الشيءُ عن الشيءِ، ينوبُ: قام مَقامه، ونابَ عَنّي فلان أَي: قامَ مقامي؛ ونابَ عَني في هذا الأَمر نيابةً إِذا قامَ مقامَك))[١].

أمّا في الاصطلاح : فقد وقف الدكتور عبد الله بابعير على تعريفات بعض واضعي المعجمات الاصطلاحية وباحثي مصطلح النيابة فخلص إلى تعريف جامع هو : ((اسقاط أحد عناصر التركيب الجُمْليِّ، الذي يُستدلُّ عليه في الأصل المفترض لهذا التركيب المستخدم، الذي تقتضيه قواعد التركيب في العربية، وإحلال عنصرٍ آخرَ محلّه في الاستخدام، فيأخذ عنه شيئًا من خصائصه، ولا كلها؛ لأنَّه ليس إيّاه))[٢]

ويلزم في حدوث النيابة وقوع النقل فاللفظ المنقول لا يمكن أن يكون نائبًا إلا أن يتحول إلى معنى اللفظ المنقول إليه، فتقع النيابة بقانون الإزاحة الذي ينص على وقوع اللفظ في السياق موقع لفظ آخر، يفترض إسقاطه من الأصل، ويحمل اللفظ الواقع في السياق شيئًا من خصائص صاحب الموقع الذي حلَّ فيه وأحكامه، ولا ينوب اللفظ عن دلالة لفظٍ آخر حتى يكون بمعناه، والطريق إلى معناه لا يكون إلا من طريق المجاز والتحوّل، وثمة جامع بين النيابة والنقل في الأمثلة والموضع، إلا أن نقطة الافتراق بينهما هو أن النيابة تنحصر في مجال الحذف والإحلال، وأنَّها تعتمد في وقوعها على وقوع الإزاحة وقانون المجاز[٣] ، أمّا

الأحكام في هذه المواضع المشتركة بين الظاهرتين فتعود نسبتها حقيقةً إلى الانزياح، فالنائب يشغل المحل والمقام، ثم تأتي أحكام الإزاحة بوظائف المنوب عنه أو أحكامه ودلالته[٤].

سمات النيابة:

إن من سمات النيابة : ١. أن يتوفر عنصران أولًا، وموقع ثانيًا، أما ما يخص الأول فهو أن يُسقَط عنصر ثم يحلُّ عنصرٌ آخر مكان العنصر المُسقط، وأما الآخر : فهو أن يكون الموقع خاليًا جاهزًا للعنصر المتحول؛ لذا نجد في كتب النحاة عبارات من مثل (قام مقامه)[٥]، (ووقع موقعه)[٦]، (وحل محله)[٧]، (ناب منابه)[٨] ، فالعنصر المرتحل الذي هو أساس النيابة مقرون بالموضع الجديد.

إن رحلة اللفظ النائب وإقامته في الوضع الجديد لها من المكاسب مالم يكن لها قبل التحول، فيكتسب النائب شيئًا من الأحكام من موقع العنصر المغادر، وليس بالضرورة أن يأخذها كلها؛ فاللفظ المغادر غير اللفظ الوافد، وبرأيي أن جنوح اللغة إلى هذا التحول بالنيابة؛ لغاية تؤديها العناصر لمعنى مقصود كالاختصار والبناء للمجهول، وزيادة المعنى والمجاز.. وغيرها، وتقع على عاتق النائب جملة من المهام التي يؤديها؛ لأنه تحول في موقع جديد، فهو طارئ بالنسبة للموضع والموضع طارئ عليه أيضًا، فيفقد بالتحول بعض أحكامه ويكتسب أخرى.

٢. حمل علامة الإعراب :

يستحصل النائب من المنوب عنه موقعه ووقوع الإعمال عليه، فإذا كان المنوب عنه عاملًا قبل الحذف، استحصل النائب صفة الإعمال أيضًا، والأمر واقع إذا كان النائب قادرًا على ترك علامته وحمل علامة المنوب عنه، وحمل الإعراب يقع في :

نيابة المفعول به عن الفاعل: فالمفعول به يرتفع من حيث يرتفع الفاعل؛ لأن الفعل قبل كل واحد منهما حديث عنه ومسند إليه، نحو: ضُرِب زيدٌ وشُتم بكرٌ[٩].

والسؤال هل النيابة من المجاز؟ وإذا عرضناها على تعريف المجاز، هل جازت موضعها الأصلي؟ أو المكان الذي وضعت فيه؟ أرى أن النيابة: ازاحة فنقلٌ فتحول فنيابة،

فإذا قست نيابة اللفظ على : جازَ الشيءَ يَجُوزه، إذا تعدَّاه وإذا عُدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة، وُصف بأنه مجاز، فالنيابة جازت موضعها، وعلى معنى جازوا موضعه الأصلي غادرت أصل الوضع[١٠]، أو بمعنى جازت مكانها الذي وُضعت فيه أوَّلاً، وشرط إطلاق المجاز أن يطلق على اللفظ المنقول أن يقع نَقلُه على وجهٍ لا يَعرَى معه من ملاحظة الأصل[١١]، أضف إلى ذلك أن الكلمة كما توصف بالمجاز، لنقلك لها عن معناها، كما تقدّم، فقد يُنقل حكم الكلمة، إلى حُكمٍ ليس هو بحقيقة فيها، ومثالُه أن المفعول به يكتسي إعراب الفاعل في نحو: ضُرب زيدٌ والأصل ضربَ محمدٌ زيدًا، فالحكم الذي يجب لزيدٍ على أصل الوضع وعلى الحقيقة النصب، والرفع في زيدٍ مجازٌ، والمضاف إليه يكتسي إعرابَ المضافِ في نحو: قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾[١٢]، والأصل: واسأل أهل القرية، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجرُّ، والنصبُ فيها مجازٌ، وهكذا قولهم: بنو فلانٍ تَطَؤُهم الطريقُ، يريدون أهلَ الطريق، الرَّفع في الطريق مجاز، لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو الأهل، والذي يستحقّه في أصله هو الجرُّ، ولا ينبغي أن يقال: إن وجهَ المجاز في هذا الحذفُ، فإن الحذفَ إذا تجرَّد عن تغيير حُكْم من أحكام ما بقي بعد الحذفِ لم يُسَمَّ مجازاً، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ منطلق وعمرٌو، فتحذف الخبر، ثم لا توصف جملة الكلام من أجل ذلك بأنه مجازٌ؟ وذلك لأنه لم يُؤَدِّ إلى تغيير حكم فيما بقي من الكلام[١٣]، وتأتي النيابة على أشكال مختلفة أذكر منها:

أقسام النيابة :

١- النيابة في العمل: إذ ينوب العنصر النائب عن المنوب عنه في العمل شرط أن يكون المنوب عنه عاملًا مسبقًا، فالجامد يعمل إذا وقع موقع المشتق العامل كقولهم: "مررت برجل صوفٍ تِكَّتُهُ، أي خشنةٍ، ونظرت إلى رجل خزٍّ قميصُه أي ناعم، ومررت بقاع عرفجٍ كلِه أي جافٍ وخشن، وإن جعلت "كله" توكيدًا لما في "عرفج" من الضمير فالحال واحدة؛ لأنه لم يتضمن الضمير إلا فيه من معنى الصفة"[١٤].

ومنه نيابة المصدر عن الفعل المحذوف، فيحمل المصدر ضمير الفاعل وينصب المفعول، والمصدر قبل التحول لم يكن يعمل شيئًا عندما كان مصدرًا مؤكدًا لعامله، نحو : ضربًا زيدًا، فالمصدر عمل عمل الفعل؛ لأنه ناب عن الفعل، ولم يكن له هذا العمل قبل النيابة أضرب زيدًا ضربًا.

وتنوب خوالف الفعل عن الفعل، فتحمل خصائص الفعل دلالته على الحدث والزمن، وهذه الدلالة لا تدل عليها الخالفة أصالة، وإنما اكتسبتا من الفعل على سبيل النيابة.

أما العمل: فترفع الخالفة ضمير الفاعل المستتر نيابة لا أصالة، فهي ليست عاملة أصالة وإنما اكتسبت حكمها الجديد من التحول والنيابة، وترفع الخالفة الظاهر نحو هيهات العقيقُ، وتنصب المفعول الظاهر نحو : عليك نفسك، إليك زيدًا(١٥).

٢-النيابة في التأثير الإعرابي :

ومن صورها أن يؤثر النائب القائم مقام المنوب عنه في الإعراب، فأسماء الأفعال، تأتي في سياقات تركيبية تدل على معنى الفعل واستعماله، فتنوب عن الفعل فترفع الفاعل وتنصب المفعول به، فهي تقع موقع الفعل في الأصل فتحمل خصائص الفعل من خلال نيابتها عنه، وهيئاتها متعددة، فتأتي: مُرتَجلة: نحو هيهات وأُفٍّ، وهي أسماء جامدة في أصل وضعها نابت عن الفعل، وتأتي منقولة : من الظرف أو الجار والمجرور، نحو : مكانك، أي : اثبت، و عليك نفسك، بمعنى الزمها، ومنقولة من المصدر ، نحو : رويدَ زيدًا، أي أمهله، وتأتي معدولة كنزال وحذار، فأسماء الأفعال هذه قامت مقام الفعل في تأدية معناه.

وعدّ هذا الباب قسمًا برأسه يسمى خالفة الفعل، أي خليفته ونائبه(١٦) في الدلالة على المعنى والعمل، وتحول الخالفة في شغلها محل النيابة عن الفعل، حمل خصائص الفعل ومعناه، فدلالة الحدث والزمن تقوم على اللفظ (الحدث) والزمن بـ (الصيغة)، والخالفة لا تدل على الحدث والزمن أصالة، وإنما دلت عليهما على سبيل النيابة، هذا من جانب المعنى، أمّا من جانب العمل، فترفع الخالفة ضمير الفاعل المستتر نحو : درَاكِ زيدًا(١٧) ، والظاهر نحو : هيهات العقيق، وتنصب المفعول الظاهر نحو: إليك زيدًا، وعملها على سبيل النيابة لا الأصالة؛ لأنها ليست عاملة في أصل الوضع، وعملها عمل الفعل ليس مطلقًا، فالفعل يتقدم معموله عليه، ولا يتقدم معمولها عليها خلافًا للكوفيين(١٨)، ويجاب الفعل بالفاء في قولنا: أنزل فأكرمك ولا يجاب في : نزال فأُكرِمَكَ، ويؤمر بالفعل المخاطب والغائب، فيقال : انزلْ ولينزل زيد، ولا يؤمر بها الغائب، فلا يقال نزال وتراك إلا للمخاطب(١٩)، ويرى ابن بابشاذ أن علة عدم عملها أنها أسماء الأفعال ضُعّفت عن رتبة الأفعال(٢٠)،

٣-**النيابة في الإفادة** : وأعني بالإفادة أن يقوم النائب مقام المنوب ويدل على معناه ويتمثل بنيابة الصيغة عن صيغة أخرى في أداء معناها ومنه :

نيابة المصدر: إذ ينوب المصدر عن صيغ الوصف المشتقة، وهو في أصل وضعه يدل على مطلق الحدث، فيحمل دلالة المنوب عنه، فيدل على الحدث والمُحدِث، ويحمل العمل النحوي: فيستتر الضمير في المصدر؛ لأنه ناب عن الوصف المشتق، والأصل أن لا يستتر الضمير في المصدر؛ لأن الدلالة على ذي الحدث أصالة غير موجودة، ومن أشكاله: نيابة المصدر عن اسم الفاعل: فقد ينوب المصدر عن اسم الفاعل، فتقول العرب : رجلٌ نَوْمٌ، وصَوْمٌ، وفِطْرٌ، وزَورٌ، أي: نائم، وصائم، ومُفطِرٌ، وزائرٌ[٢١]، ومثله قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرَاً ﴾[٢٢]، أي غائرا[٢٣]، ذَاهِبًا، إِذَا نَضَبَ وذهب في الأرض[٢٤]، فأقام المصدر مقام اسم الفاعل، ومن الشعر في وصف الفاعل بمصدره قول عمرو بن كلثوم[٢٥]:

تظلّ جياده نوحًا عليه مقلّدة أعنتها صفونا

أي ناحيات[٢٦].

ومنه : نيابة المصدر عن اسم المفعول : وقد ينوب المصدر عن اسم المفعول، ومنه قولهم ضَربُ الأمير، إنما يريدون مضروب الأمير، وقولهم رجلٌ رِضًى، أي: مَرضِيٌّ، ولبن حَلبٌ أي : محلوب[٢٧]، ومنه قوله تعالى :﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾[٢٨]، أَيْ مَخْلُوقُهُ[٢٩]، والنيابة هنا؛ لأداء معنى أبلغ يحمله المصدر وإن كان معناه اسم فاعل، وعكسه قد يذكر المفعول ويراد به المصدر، كما في قوله تعالى:﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾[٣٠] ، أَي دخول صدقٍ أَو إدخالَ صدقٍ وقوله تعالى: ﴿ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[٣١] ، أَي تمزيق، فالمُمزَّق بمعنى التَّمزيق، كالمنَزَّلِ بمعنى التَّنزيل، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[٣٢]، معناهُ: مكذوب[٣٣]، وُصِفَ بِالمَصْدَرِ عَلَى تَقْدِيرِ دَمٍ ذِي كَذِبٍ: والعرب تَقُولُ للكذب: مكذوب، وللضعف: مضعوف، وتقول: ليس لَهُ عَقْد رَأْي، وليس له معقودُ رأْيٍ، فيجعلونَ المصدر فِي كَثِير من الكلام مفعولًا، ويقولون: هذا أمر لَيْسَ لَهُ مَعْنِيّ يريدونَ مَعْنًى، ويقولون للجَلَد: مجلود[٣٤].

٤-نيابة المصدر عن اسم الفاعل أو اسم المفعول بحسب السياق:

للسياق أثر في تحديد جانب النيابة معتمدًا على عود الضمير، فإذا عاد الضمير المستتر في المصدر نيابة في الإعمال عن الوصف المشتق، على الفاعل كان المصدر بمعنى اسم الفاعل ومثاله قولهم : (قتلتهُ صبرًا)، وأتيتُه رَكضاً وعَدْواً ومشْياً[٣٥]، فإذا كان حالًا من الهاء ، يكون : مصبورًا، وإذا كان من التاء، فتقديره : صابرًا، وليس كلُّ مصدرٍ وإنْ كان في القياس يوُضع هذا الموضع، باستثناء المصدر الذي يَقع في مَوضِع الحَال فيسد مسده، فيكون حالًا، لأَنَّهُ قد نَاب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه[٣٦]،

وقوله تعالى : ﴿ أَوْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً ﴾[٣٧]، أي فجأةً، و (بغتةً) مصدر منصوب على الحال[٣٨].

ويحتمل السياق تقدير المصدر دون الحاجة إلى تقدير عود الضمير المستتر في المصدر، فالضمير الذي يحمله المصدر بالنيابة يعود على شيء واحد، فيحتمل السياق أن يكون المصدر النائب بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول، ومنه قوله تعالى : ﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّساءَ كَرْهاً﴾[٣٩]، انْتَصَبَ كَرْهًا عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ فِي موضع الحال من النِّساء، فاحتمل السياق أن يُقدَّر باسم فاعلٍ أَي: كارهاتٍ، أَو باسم مفعول أَي: مُكرهاتٍ عليه[٤٠].

٥ -نيابة الشيء وليس منه:

وتتمثل في النيابة عن اسمي الزمان والمكان : فتشغل بعض الأسماء مواقع أسماء الزمان والمكان، فتنوب عن اسم الزمان والمكان وهي ليست منه، يقول ابن السراج(٣١٦هـ):((أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعًا واختصارًا))[٤١]، ومنها ألفاظ العدد المميزة باسم زمان أو مكان، نحو : قول الطرماح[٤٢] :

أَضمَرَته عشرينَ يَوماً، ونِيلَتْ حِينَ نِيلَتْ، يَعارَةً فِي عِراضِ

ناب العدد المميز باسم الزمان (عشرين) وهو ليس منه عن اسم الزمان. وينوب العدد إذا كان مميزًا بمضاف النائب إليه نحو : سرت ثلاثَ أميالٍ وانتظرته ثلاث ليالٍ، فيحذف اسم الزمان أو المكان ويحل محله لفظ العدد، فالأصل : سرت مكانًا، وانتظرته وقتًا[٤٣]، فناب العدد عن اسمي الزمان والمكان متحولًا لوضع ومعنى جديد.

ويتحول المضاف إليه إلى موضع اسمي الزمان والمكان فينتصب على الظرفية، فأصل الظرف في هذه المسألة اسم زمان أو مكان مضاف إلى اسم بعده، فيحذف اسم الزمان أو المكان ويحل محله المضاف إليه، ويشمل هذا التحول : المصدر: فينوب عن المكان أو الزمان، وهذا التحول مشروط[٤٤] بـ ١. تعيين الوقت: نحو : جئتك مقدمَ الحاجِّ، وصلاةَ العصر، والتقدير : زمن مقدم الحاج، ووقتَ صلاةِ العصر، ٢. أو بيان مقداره: نحو: انتظرك حلب ناقة، والأصل : انتظرتك زمنَ حلبِ ناقة.

وتتحول بعض الأسماء فتُنصب نصب الظروف توسعًا، وهي إنابة أسماء الأعيان عن اسم الزمان، ومنه قولهم: ((لا أفعل ذلك مِعْزَى الفِزْر[٤٥] ولا أُكلّمُ زيدًا القارظين[٤٦]، و لأفعلن ذلك الشمس والقمر، أي: مدة طلوعهما، ولا أكلم فلانا الفرقدين، فينصبون هذا وأشباهه نصب الظروف، والتقدير: لا أفعل ذلك مدة فرقة غنم الفزر، ومدة مغيب القارظين..، ولأفعلن ذلك مدة بقاء الشمس والقمر، أو مدة طلوعهما، وهذا سبيل التوقيت بـ الفرقدين وغيرهما))[٤٧].

وتنوب ألفاظ مضافة إلى زمان أو مكان عن اسمي الزمان والمكان، وهي : كل وجميع وبعض وثلث ونصف، وطول، نحو سرت جميع اليوم، جميع الفرسخ، نصف اليوم، نصف الفرسخ كل اليوم، كل الفرسخ طول اليوم[٤٨]، والأصل زمانًا أو مسافةً، فـ ((بعض ونصف، مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان؛ لأنهما لما أضيفا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان، فصارا دالين على جزئيتي الزمان والمكان؛ لأنهما من الألفاظ الدالة على الجزئية))[٤٩].

وتنوب لفظة (ذات) عن اسم الزمان أو المكان، ومنه : ((سير عليه ذاتَ يومٍ، وسِيرَ عليه ذات ليلةٍ، بمنزلة ذاتَ مرةٍ))[٥٠]، ووضع ذات هنا هو وصف للسير، كأنك قلت: سرت سيرة ذات يوم ، بمعنى: لم تكن إلا في يوم واحد، فعُلِم أنك تريد يومًا واحدًا، وبقي لفظ اليوم مع الذات، فأعرب ظرفاً[٥١].

وينوب اسم الإشارة عن اسمي الزمان أو المكان في النصب على الظرفية، نحو فرحت هذا اليومَ قابعًا في داري ، و((مشيتُ هذا اليومَ مشيًا مُتعِبًا، وانتبذت تلكَ الناحية))[٥٢].

وتوسع العرب في ألفاظ فنصبوها على الظرفية؛ على تضمين معنى (في) وهي ليست ألفاظ زمان ومكان، نحو : أحقًا أنك ذاهب، والأصل أفي حق[٥٣]، ومثله : غير شك، وجهد رأيي، وظنًا مني، كلمات منصوبة على الظرفية الزمانية توسعًا بإسقاط حرف الجر (في)[٥٤].

٦-**النيابة في العمل** : في هذه النيابة يقوم النائب مقام المنوب عنه في التأثير الإعرابي، فيقام المصدر مقام فعله فيمتنع ذكره معه[٥٥]، ومنه قول الشاعر[٥٦] :

على حِينَ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أُمورِهْم فنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدلَ الثَّعالِبِ

(ندلًا)، مصدر نائب عن فعله، واقع في الطلب؛ لأن معناه أندل، أي أخطف فنصب (المال) بـ (ندلًا) وهو مصدر ندل يندل إذا نقل، كأنه قال: إندلي المال ندلًا[٥٧].

المبحث الثاني : النيابة في الجمل

تشكل الأركان الركائز الأساس لبناء الجملة، فركنا المسند والمسند إليه أساس في تشكيل الجملة الأسمية والفعلية، والظرفية[٥٨]، والأصل في الجملة أن تستقل بنفسها؛ لأنها تكوّن كلامًا مفيدًا، على العكس من الكلمة المفردة فلا تستقل بنفسها لتكوّن كلامًا مفيدًا يحسن السكوت عليه، وعلى الرغم من هذا الفرق بين الجملة والمفرد، فقد تقع الجملة موقع المفرد، فتتحول من الاستقلالية إلى غيرها، وتفد إلى موضع جديد فيحكم عليها بإعراب ذلك الموضع الذي حلت فيه، وهي الجمل التي لها محل من الإعراب، والعلة في وقوع الجملة موقع المفرد ((أن بين المفرد والجملة أشباها، منها وقوع الجملة موقع المفرد من الصفة، والخبر، والحال. فالصفة نحو مررت برجل وجهُه حسن. والخبر نحو زيد قام أخوه. والحال كقولنا: مررت بزيد فرسه واقفة))[٥٩].

ومنها أيضًا أن تحتاج بعض الجمل إلى جملة ثانية تكملها كالشرط والجزاء والقسم والجواب، ومن الشبه: أن المفرد أوقع موقع الجملة في مواضع؛ كنعم، ولا؛ فكلاهما نائب عن جملة قولك: نعم في موضع قد كان ذاك، ولا في موضع لم يكن ذاك[٦٠].

والجملة تكون خبرًا للمبتدأ كما يكون المفرد خبرا له أيضًا، إلا أنها إذا وقعت خبرًا كانت نائبة عن المفرد، واقعة موقعه، لذلك يُحكم على موضعها بالرفع، ولو وقع المفرد وهو الأصل موقعها لكان مرفوعًا[٦١].

وأما الجمل التي لا تحل محل المفرد وهو الأصل في الجمل[٦٢]، فيكون الحكم عدم الإعراب على موضعها، وهي الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

نيابة الجمل عن المفرد :

١. الجملة الواقعة موقع الحال : ((الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر))[٦٣]، ووقوع الجملة موقع وصف مشتق سيحكم على

موضعها بالنصب، نحو : قوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾[٦٤]، فجملة يبكون في موضع الحال[٦٥]، وتحول الجملة الفعلية إلى شغل موضع الحال؛ لفائدة تؤديها لا يؤديها الحال، فـ (يبكون) في الآية الكريمة أريد بها صورة ما هم عليه وقت وصولهم إلى البيت، فأخذوا يجددون البكاء شيئًا فشيئًا فحالهم متجدد الحدوث فأدى الفعل (يبكون) صورة ما هم عليه التي لا يؤديها اسم الفاعل (باكين)[٦٦].

٢. الجملة الواقعة موقع المفعول به: تقع الجملة موقع لفظ منصوب فتنوب عن المفرد، وهي الجملة المحكية بالقول: نحو قوله تعالى :﴿ قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ ﴾[٦٧]، فـ ﴿غلبت علينا شقوتنا﴾ في محلّ نصب مقول القول[٦٨]، ونحو قول لرجل من بني سلولٍ[٦٩]:

ولقد أمُرُّ على اللَّئيم يَسُبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني

فجملة لا يعنيني، مقول القول في محل نصب مفعولا به[٧٠].

٣. الجملة المضاف إليها: وتقدر بالمصدر من دون أن يكون هناك حرف مصدري، يضاف إليها أسماء الزمان وظروف الزمان، و(حيث) من ظروف المكان، نحو: قوله تعالى : ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾[٧١]، والتقدير: يوم ولادتي[٧٢].

٤. الجملة التابعة لمفرد : حكم موقع هذه الجملة أن تعرب بإعراب المفرد التابعة له، وهذه الجملة على ثلاثة أقسام : الأول : الجملة الواقعة موقع النعت[٧٣]، وفيها ضمير يعود على النكرة المحضة أو المخصوصة، فالجملة في موضع رفع؛ تقدم قبلها اسم مرفوع، نحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ ﴾[٧٤] ، والجملة المنعوت بها في محل نصب ؛ لأن الاسم قبلها نكرة منصوبة، نحو قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾[٧٥]، وفي موضع جر صفة ليوم، قوله تعالى :﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٧٦].

٥. الجملة المعطوفة التابعة بالحرف[٧٧]: نحو زيد منطلق وأبوه ذاهب، فهي معطوفة على الخبر إذا قدرنا الواو عاطفة، وإذا عطفت على الجملة فلا موضع لها، وإذا قدرت الواو حالية فلا تبعية والجملة في محل نصب حال، ونحو قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[٧٨]، والتقدير : صافات وقابضات[٧٩]، ولما كان الغالب هو البسط، فَكأَنَّه الثابت، عبّر عنه بالاسم، والقبضُ مُتجدد، فعبر عنه بالفعل[٨٠].

٦. الجملة المبدلة : تبدل الجملة من المفرد[٨١] ، ومنه قول الشاعر[٨٢] :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟

فأبدل الجملة المستأنفة (كَيفَ يلتقيان) بالمفرد، إذ نبه بهَا على سَبَب الشكوى وَهُوَ استبعاد مَا بَين الحاجتين[٨٣].

٧. الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب: تقع الجملة التي لها محل من الإعراب على سبيل النيابة موقع المفرد، فإذا تبعتها جملة أخرى، فيحكم على التابعة بمحل من الإعراب؛ لتبعيتها للجملة الأولى، ونجدها في موضعين من التوابع :

الأول : الجملة المعطوفة بالحرف: نحو: زيد قام أبوه وقعد أخوه، فجملة قعد أخوه معطوفة على جملة الخبر قام أبوه، فيكون حكمها مثلها في محل رفع[٨٤]، وإذا قدرت الواو للحال فموقعها النصب ولا تبعية للأولى.

الثاني: الجملة المبدلة من جملة: إذا تبدل جملة من أخرى فتكون تابعة لها، وشرط ابدالها عند ابن هشام(٧٦١هـ)، أن تكون الثانية أوفى في تأدية المعنى من الأولى، نحو: قوله تعالى ﴿الَّذِي أمدكم بِمَا تعلمُون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون﴾[٨٥]،أجمل الله نعمه عليهم ثم فصلها، وهم يعلمون، فأيقظهم عن غفلتهم عنها، ثم عدّدها عليهم[٨٦]، فدلَالَة الثَّانِيَة على نعم الله مفصلة بِخِلَاف الجملة الأولى[٨٧] .

نتائج البحث:

١. تنحصر النيابة في مجال الحذف والإحلال، وأنَّها تعتمد في وقوعها على الازاحة وقانون المجاز.

٢. يستحصل النائب من المنوب عنه موقعه ووقوع الإعمال عليه، فإذا كان المنوب عنه عاملًا قبل الحذف، استحصل النائب صفة الإعمال أيضًا، والأمر واقع إذا كان النائب قادرًا على ترك علامته وحمل علامة المنوب عنه.

٣. حفلت كتب النحو بعبارات (قام مقامه)، (حل محله)،(ناب منابه)، وفي النيابة يجب أن يتوفر عنصران، وموقع، ويُسقَط عنصر ثم يحلُّ عنصرٌ آخر مكان العنصر المُسقط، ويكون الموقع خاليًا جاهزًا للعنصر المتحول.

٤. النيابة جزء من شجاعة العربية، فالكلمات تتناوب لأداء معنى ربما اختلف في أصل وضعه وكسر قيد القواعد.

The Agency and its Impact on Grammatical Rules
A Research Paper Extracted from a Doctoral Dissertation Submitted by
Dhyaa Ahmed Hameed
(.Prof. Hussein Ibrahim Mubarak (Ph.D
University of Diyala – College of Education for Humanities
(Keywords: (transformation , agency, effect, substitute , alternative

Abstract

The research seeks to study the agency and its impact on the transformation of grammatical rules. As it is necessary in the occurrence of the agency that the transformation happens first. The transferred word cannot be an agent unless it turns into the meaning of the word transferred to it, so the agency falls under the displacement rule which states that "the occurrence of the word in the context of another word, It is assumed to be dropped from the original, and the given word in the context bears something of the characteristics of the owner of the position in which it is placed in and its rules .

The word does not replace another word in terms of semantics until it becomes in its meaning, and the way to its meaning is only through metaphor and shifting. The agency is limited to the field of omission and substitution, and it depends in its occurrence on displacement and the rule of metaphor.

The rules in these common places between the two phenomena are actually attributed to displacement, the agent occupies the place and the situation, then the rules of displacement come with the functions of the alternated or its rules and its connotations. There are two elements and a location, the first is dropped and then an element replaces it, so we find in the books of the grammarians, there are

phrases like the following "it is replaced by , substituted its position, to take the place of , and replaced it by. "

الهوامش

(١) لسان العرب : نوب : ٧٧٤/١-٧٧٥.

(٢) ظاهرة النيابة في العربية : ٣٢.

(٣) ينظر : ظاهرة النقل في العربية:١٠٨.

(٤) ينظر : المصدر نفسه الصفحة نفسها..

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ١/١،٨١/٢،١٤٧/٢٩٥، علل النحو : ٣٣٧/١،٣٣١،الإنصاف : ١٤٢/١،١٤١، شرح الكافية الشافية : ٩٦٩/٢، اللمحة في شرح الملحة : ٣٥٠/١.

(٦) ينظر : الأصول في النحو : ٢٨١/٢، الحجة للقراء السبعة : ٣٣٤/٢، الإنصاف : ٣٣٣/١.

(٧) ينظر : المقتضب : ٣٩٥/٤، الجنى الداني :١٢٥.

(٨) ينظر : الخصائص : ٢٦٥/١، والانصاف: ٤٣٩/٢، وشرح ابن عقيل :١٧٢/٢.

(٩) ينظر : اللمع في العربية : ٣٣.

(١٠) ينظر : أسرار البلاغة : ٣٩٥/١.

(١١) ينظر :المصدر نفسه الصفحة نفسها..

(١٢) يوسف من الآية :٨٢.

(١٣) أسرار البلاغة : ٤١٦/١.

(١٤) الخصائص : ٢٧٥/٣.

(١٥) ينظر : ظاهرة النيابة في اللغة العربية :٣٥، ٥١٧.

(١٦) ينظر : شرح الأشموني لألفية ابن مالك : ٩١/٣.

(١٧) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٠٥/٣.

(١٨) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٨٤/١، اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٦١/١.

(١٩) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ٢/ ٣٩٢- ٣٩٣.

(٢٠) ينظر : شرح المقدمة المحسبة :٢/ ٣٩٣.

(٢١) ينظر : الكتاب :٤/٤،٣٥٩/٤٣، الكامل في اللغة والأدب : ١٠٢/١، المقتضب : ٣٠٥/٤، الأصول في النحو: ٢٥٤/٣.

(٢٢) الملك : من الآية :٣٠.

(٢٣) ينظر : مجاز القرآن : ٤٠٣/١،

(٢٤) ينظر : مفاتيح الغيب : ٥٩٧/٣٠.

(٢٥) ديوانه : ٧٢.

([٢٦]) ينظر : مجاز القرآن : ٤٠٤/١.

([٢٧]) ينظر : الكتاب :٤٣/٤ ، الأصول في النحو : ١١١/٣.

([٢٨]) سورة لقمان من الآية :١١.

([٢٩]) ينظر : مفاتيح الغيب : ٢٧٦/٢٩، تفسير القرطبي: ٢٤٨/١٦.

([٣٠]) الإسراء من الآية :٨٠.

([٣١]) سبأ من الآية :٧.

([٣٢]) يوسف : من الآية :١٨.

([٣٣]) ينظر : معاني القرآن للفرّاء:٣٨/٢، غريب القرآن لابن قتيبة:٢١٣، الحجة للقراء السبعة :٢٩٨/١، مفاتيح الغيب : ٤٣٠/١٨.

([٣٤]) ينظر : معاني القرآن للفرّاء:٣٨/٢

([٣٥]) ينظر : الكتاب : ٣٧٠/١

([٣٦]) ينظر : الكتاب : ٣٧٠/١، المقتضب : ٢٣٤/٣.

([٣٧]) يوسف: من الآية : ١٠٧.

([٣٨]) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٣١/٣.

([٣٩]) النساء: من الآية : ١٩.

([٤٠]) ينظر : الكشاف : ٤٩٠/١، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٦٦/٢، البحر المحيط في التفسير : ٥٦٧/٣.

([٤١]) الأصول في النحو : ١٩٣/١.

([٤٢]) ديوانه :٤٥.

([٤٣]) ينظر : ظاهرة النيابة في اللغة العربية : ٣٢٠.

([٤٤]) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢٠٤/٢، شرح التصريح على التوضيح :٥١٦/١، همع الهوامع :١٧٠/٢.

([٤٥]) الفِزْر: من الضَّأن ما بين العَشر إِلى الأربعين، ينظر : المخصص: ٢٤٩/٢.

([٤٦]) القارِظان: رجُلان: أَحدهما من عَنَزَة، وَالآخر عامر بن تميم بن يَقدُم بن عَنَزَة، خرجا يجتنيان القَرَظَ(شجر يدبغ به) فلم يرجِعا، فصارا مثلًا فِي انقطاع الغيْبة، ينظر : لسان العرب : قرظ:٤٥٤/٧.

([٤٧]) شرح الكافية الشافية : ٢٨٦/٢.

([٤٨]) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :٢٠٤/٢، شرح الأشموني لألفية ابن مالك :٤٩٠/١.

([٤٩]) شرح التصريح على التوضيح : ٥١٦/١.

([٥٠]) الكتاب : ٢٢٦/١.

([٥١]) ينظر : نتائج الفكر : ٣٠٠.

([٥٢]) جامع الدروس العربية : ٥٤/٣.

([٥٣]) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢٠٥/٢، مغني اللبيب: ٧٩/١.

([٥٤]) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢٠٦/٢.

([٥٥]) ينظر : ضياء السالك إلى ألفية ابن مالك:١٣٠/٢.

([٥٦]) من شواهد سيبويه: ينظر الكتاب: ١١٦/١، الأصول في النحو : ١٦٧/١.

([٥٧]) ينظر : شرح أبيات سيبويه : ٢٤٦/١.

([٥٨]) ينظر : شرح المفصل :٨٨/١، مغني اللبيب : ١٣/٤.

([٥٩]) الخصائص : ١٨١/٣.

([٦٠]) ينظر : الخصائص : ١٨٠/٣- ١٨١.

([٦١]) ينظر : شرح المفصل : ٨٨/١.

([٦٢]) ينظر: مغني اللبيب : ٣٩/٥.

([٦٣]) شرح ابن عقيل : ٢٧٨/٢.

([٦٤]) يوسف : ١٦.

([٦٥]) ينظر : إعراب القرآن للنحاس:١٩٥/٢.

([٦٦]) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٦٧/٤، الإتقان في علوم القرآن : ٣٧٧/٢.

([٦٧]) المؤمنون : ١٠٦.

([٦٨]) ينظر : إعراب القران الجدول في إعراب القرآن : ٢١٣/١٨.

([٦٩]) ينظر : الكتاب : ٢٤/٣، إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٩/١، الخصائص : ٣٣٣/٣.

([٧٠]) ينظر : أوضح المسالك:٢٧٧/٣،

([٧١]) مريم : من الآية : ٣٣.

([٧٢]) ينظر : تيسير الكريم الرحمن : ٤٩٢، صفوة التفاسير : ١٩٧/٢.

([٧٣]) ينظر : مغني اللبيب : ٢٢٤/٥.

([٧٤]) البقرة : ٢٥٤.

([٧٥]) البقرة : من الآية :٢٨١.

([٧٦]) آل عمران : من الآية :٩.

([٧٧]) ينظر : مغني اللبيب : ٥٩٣/٥.

([٧٨]) الملك :١٩.

([٧٩]) ينظر : مفاتيح الغيب : ٥٩٣/٣٠، التبيان في إعراب القرآن : ١٢٣٣/٢، البحر المحيط :١٥٥/٣.

([٨٠]) ينظر : نتائج الفكر:٢٤٨، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل : ٥٨١/٤، والبحر المحيط :٢٢٨/١٠.

([٨١]) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك :١٠٤٩/٢، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣٧٢/٣.

([٨٢]) من غير نسبة في مغني اللبيب :٢٣٢/٥، ونسبه البغدادي في الخزانة : ٢٠٨/٥، إلى الفرزدق وليس في ديوانه.

([٨٣]) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : ١٠٥٠/٢، أوضح المسالك : ٨/١، همع الهوامع : ١٨٣/٣.

([٨٤]) ينظر : مغني اللبيب : ٢٣٤/٥.

([٨٥]) الشعراء : ١٣٢-١٣٣-١٣٤.

([٨٦]) ينظر : الكشاف : ٣٢٦/٣.

([٨٧]) ينظر : مغني اللبيب : ٢٣٤/٥.

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم:

- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.
- أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)، تحقيق : علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، تحقيق : عبد الرحمن بن معلا اللويحق

- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.
- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، دار الرشيد، دمشق – مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ.
- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عام النشر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ.

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش(المتوفى :٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، د.ط،د.ت.
- شرح المقدمة المُحبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ(المتوفى ٤٦٩هـ) تحقيق خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى .
- صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، الناشر: دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ظاهرة النقل في العربية دراسة نحوية، سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة ديالى،١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.
- ظاهرة النيابة في العربية ــ دراسة وصفية تحليلية ــ عبدالله صالح عمر بابعير ، اطروحة دكتوراه كلية الآداب ـ الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٧م .
- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

- غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق : أحمد صقر، دار الكتب العلمية (لعلها مصورة عن الطبعة المصرية)، السنة: ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.
- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى – القاهرة، الطبعة: ١٣٨١ هـ.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
- مفاتيح الغيب ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.